العدد (1457) السنة السادسة - الاثنين (16) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نزاهة البرلمان: مشاريع "استثمار كاذبة" اقرّها مجلس النواب

صباح الساعدي: ٧٠٠ قضية فساد كبيرة اوقفها قانون العفو العام

حوار/ بشير الاعرجي

اكد رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي ان هناك جملة اجراءات تحد من انتشار الفساد في الوزارات العراقية، ما يحد من نزيف الاموال، مشيرا الى ان قانون العفو العام اسهم في ضياع الاموال والفشل في محاسبة المقصرين.

سألناه ما الاجراءات التي ستحد من حجم الفساد المالي في وزارات الدولة لوضع حد لنزيف الاموال؟

. ان من اهم الخطوات التي يجب ان تتبع لوقف الفساد، هي اقالة الوزراء الفاسدين والمتلاعبين في الحكومة كوزارات الكهرباء والنفط، فهي بلا عمل باعتراف الامين العام لمجلس الوزراء، فضلا عن إقرار قانون هيئة النزاهة وقانون ديوان الرقابة المالية وقانون المفتشين العموميين والذي رفعته لجنة النزاهة الى البرلمان وقرئ القراءة الاولى وقامت الحكومة بتعطيله منذ عشرة اشهر، لان الحكومة لاتريد محاربة الفساد، وكل ما يقدم من قبل الرقابة في البرلمان لاتريده الحكومة، وتريد الحد من الجهد الرقابي لمجلس النواب من خلال التدخل في سير العملية التشريعية والدور الرقابي للبرلمان، وهو ما يستدعي وقفة جدية من مجلس النواب والزام الحكومة دستورياً بحقوقها وواجباتها، ويجب تعديل او الغاء منصب وزير الدولة لشؤون البرلمان والتعويض عنه بقانون ينظم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية حتى لاتبقى هناك حلقة مفرغة وهو ما موجود في مجلس النواب.

× وما هي الاجراءات الاخرى؟

– ان من شأن الحد من الفساد، وضع مناهج دراسية تحث على محاربته، وتبدأ برياض الاطفال وتنهتي بالجامعات، على ان تشترك في اعدادها لجنة النزاهة في البرلمان ولجنة التربية والثقافة، ووزارات التربية والثقافة والتعليم العالي وهيئة النزاهة العامة، فضلا عن ان التعجيل بتشريع قانون مكافحة الفساد الوطني سيمكن من الايفاء بمتطلبات الامم المتحدة بمكافحة الفساد والتي صادق العراق على الانضمام اليها مؤخرا. اضافة الى اعادة تشكيل مكاتب المفتشين العموميين بما ينسجم مع قانونهم الجديد واعادة النظر بالمفتشين الحاليين والابقاء على من يستوفي الشروط في القانون واستبعاد غير الفاعلين في اداء المهام الملقاة على عاتقهم. اما فيما يخص تفعيل الدور الرقابي للبرلمان فانه يتم من خلال تفعيل اللجان الدائمة في البرلمان، ومسألة الاستجابة والاستجواب للوزراء والمسؤولين واعادة النظر بهيئة الرئاسة الحالية لانها جزء من عملية تعطيل الرقابة البرلمانية. فضلا عن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد حيث نجد ان هذه المؤسسات اصبحت الان مؤسسات خيرية بينما من المفترض ان تكون هي السلطة الخامسة التي تراقب بناء مؤسسات الدولة والسلطات فيها. كما ان تفعيل دور الاعلام والصحافة يحقق ثورة ضد الفساد والمستفيدين من خلال عدة فعاليات، من اهمها البرامج الثقافية التي تشجع على النزاهة والحفاظ على المال العام وايصال المعلومة الدقيقة ، والدقيقة جدا الى الاعلام كي لاتستثمر سياسياً من بعض الجهات.

وهناك نقطة مهمة جدا، وهي ان على الاحزاب والكيانات السياسية والشخصيات السياسية الكشف عن اموالها ومصادرها ومصادر تمويلها وليس فقط الاكتفاء بكشف الذمة المالية للمسؤولين بل كشف الاحزاب التي ينتمون اليها حيث رأينا في الانتخابات السابقة الاموال الطائلة ولانعرف من اين اتت هذه الاموال.

× يقال ان قانون العفو العام كان وراء استشراء الفساد، ما دقة هذه المعلومة؟

– يجب اعادة النظر بقانون العفو العام والغاء المواد المتعلقة بجرائم الفساد واعادة هذه القضايا للتحقيق، لان اكبر قضايا الفساد هي في بغداد وتعدادها ٧٠٠ قضية من امهات القضايا التي اوقفت بسبب قانون العفو العام. كما ان تفعيل دور ديوان الرقابة المالية سيحد من الفساد من خلال تقارير رصينة تمس واقع الفساد في العراق وترصد عمليات الفساد الكبيرة في الوزارات وكذلك من خلال تقديم الحسابات الختامية للدولة العراقية للسنوات الماضية والتي لم تقدم الى الحكومة.

× ما كمية الاموال المسترجعة من النشاطات التي تقوم بها دوائر النزاهة والمفتشين العموميين؟

– طلبنا كشفاً كاملاً من هيئة النزاهة وبانتظار الجواب.

× هل تعتقد ان عدم اهدار الاموال كفيل بسد العجز؟

– ان مسألة ترشيد الانفاق والحفاظ على الاموال العامة من الهدر في المشاريع الوهمية او التي ليس لها جدوى او الثانوية التي لاتمس حاجة المواطن او المكررة مثل الارصفة، وغيرها، كفيل بتنمية حاجة العراق وسد أي عجز في أية موازنة تعرض لاقرارها فضلا عن اهمية مسألة التخطيط الواضح والقضايا الاقتصادية المدروسة وتفعيل الاستثمار الحقيقي وليس الكاذب الذي ورد في الموازنة العامة، لاننا نعتقد ان اغلب المشاريع في الموازنة مثل اعادة تأهيل المباني الحكومية، فمن الضروري ان توضع الاموال او تخصص المشاريع بالشكل الذي تكون مردوداتها الاقتصادية على البلد كبيرة جدا او تسهم في نمو الواردات الاقتصادية للعراق.

×وهل اثرتم هذه النقاط اثناء التصويت على الميزانية الاتحادية؟

– اثرناها بصراحة في الجلسة التي تم التصويت فيها على الموازنة اذ هناك كذبة اسمها الموازنة الاستثمارية ولم يستطع رئيس اللجنة الاقتصادية حيدر العبادي من الاجابة، سألته ولم يجب وبالتالي صوتنا على الموازنة لان البلد يجب ان تكون له موازنة لتمشية اموره.

×ما هي اهم القضايا التي ضاع فيها المال العراقي بقضايا الفساد؟

– وضعنا مؤشرات كبيرة على عقود التسليم التي تجري في وزارة الدفاع حيث نعتقد ان هناك مبالغ طائلة تهدر او تسرق من خلال برنامج التسليح الموجود الان او سابقا اذ لم تقدم الحكومة ولا الوزارات الامنية الكشوفات الختامية للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بل اعطي وزير المالية صلاحية تدوير الاموال لبرنامج التسليح وبالتالي هذا يعطي المجال لسرقة الاموال فلا حسابات ختامية ولا كشوفات للجدوى الاقتصادية.

× هل تعتقد ان مسألة تدوير الحسابات تشجع على الفساد المالي في الوزارات؟

– نعم، هي احدى الوسائل التي تستخدم للتغطية على الفساد، فان لم يكن هناك حسابات ختامية فلا يمكن محاسبة الوزارات.

× يقال ان اطرافا خارجية لها يد في عمليات الفساد المالي في الوزارات العراقية، هل تؤيد هذا الرأي؟

– ان مسألة وجود اطراف خارجية يصعب تأكيدها، لكن ما نراه ان هناك مافيات فساد في الداخل تستخدم علاقاتها وخيوطها لسرقة الاموال من ميزانية الدولة.

المفوضية تحدد عشرة أيام للمصادقة على نتائج الانتخابات المحلية

(الحبوبي محافظا) يتعارض مع القانون والانبار ترفض الـ «مستورد»

بغداد/ هشام الركابي والوكالات

لم تخب الى اليوم نيران انتخابات مجالس المحافظات على الرغم من مرور ما يربو على الشهر والنصف على انقضاء احداثها، وجرت رياحها في كربلاء بما لاتشتهي سفن المرشح «الحبوبي» الذي حصل على اكبر نسبة من الاصوات في المحافظة.

وفيما هدد رئيس تجمع عشائر العراق حميد الهايس بالانسحاب من مجلس محافظة الأنبار في حال تمسكت قائمة الصحوة بترشيح شخصية «مستوردة» مقربة من زعيمها احمد ابو ريشة لشغل منصب المحافظ.

وفي غضون ذلك، اكد رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري في تصريح لـ(المدى) ان المفوضية ستصادق على نتائج الانتخابات في غضون عشرة ايام عقب تدقيق الهيئة القضائية للطعون المقدمة من قبل القوائم والكتل المشاركة في الانتخابات.

وعلى صعيد متصل، قال الممثل السياسي لتيار الاحرار المستقل في كربلاء طالب الكريطي بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي ان«القانون يقضي بتشكيل الحكومة المحلية لأكبر كتلة في المجلس وليس لأكثر الأصوات». مشيرا الى ان «المظاهرة التي خرجت مطالبة بتنصيب الحبوبي تعكس رأي الشارع الكربلائي وليس الرأي القانوني، ونحن نحترم رأي اهالي كربلاء، الا ان القانون هو الذي يحكمنا ويجب الالتزام به، حسب قوله. ونوه الكريطي إلى ان تيار الأحرار المستقل يقف مع القانون ونحن لا نتهم الجهات القانونية بأي شيء ، لافتا الى ان: القائمة التي ينتمي اليها وبرغم التصريحات غير الرسمية بتوزيع المناصب السيادية في المحافظة بين قائمتي ائتلاف دولة القانون وأمل الرافدين، الا اننا جميعا نعمل من اجل مدينة كربلاء ولا نتعارض مع القانون او أية جهة كانت، واستدرك قائلا: لكن نتمنى ان يكون هناك توازن سياسي بتوزيع المقاعد السيادية، مبينا ان الحبوبي يمثل شخصاً واحداً داخل تشكيل المجلس الجديد والقانون واضح جدا ويمكن مراجعته لمن يريد.

وفي الانبار، هدد رئيس تجمع عشائر العراق حميد الهايس بالانسحاب من مجلس محافظة الأنبار في حال تمسكت قائمة الصحوة بترشيح شخصية مقربة من زعيمها احمد ابو ريشة لشغل منصب المحافظ. وقال الهايس بحسب«راديو سوا»: الطامة الكبرى ان الفائزين في انتخابات الانبار من بينهم مهندسون وأساتذة بأمكانهم إدارة الأنبار وفق احتياج المحافظة، ولكننا فوجئنا باستيراد محافظ من الإمارات العربية. هذا الأمر تم وفق صفقة، وهو ما لا نسمح به أو نوافق عليه، وتساءل الهايس: لماذا يأتي محافظ من الإمارات، يسكن هناك منذ سبع سنوات ولم يشارك في العملية السياسية والانتخابات، وكان من ألد أعداء هذه المحافظة؟.

وأضاف الهايس أن المرشح لشغل منصب المحافظ شريك في ادارة الإعمال مع أبو ريشة، واضاف: لقد هدد الفائزون بالانسحاب في حال تم فرض هذا الاسم عليهم، اسمه قاسم، لا ينتمي إلى كيان بل شريك رئيس مؤتمر الصحوة في التجارة والعمل والمقاولات».

وشدد الهايس على ضرورة تحقيق الشراكة في إدارة الحكومة المحلية في الأنبار: نحن نؤيد إدارة مشتركة لمحافظة الأنبار من جميع الكيانات الفائزة.من جهته، أكد رئيس مؤتمر صحوة العراق المستقل أحمد أبو ريشة الاتفاق مع قائمة تجمع المشروع الوطني لتشكيل مجلس محافظة الأنبار الجديد. وأوضح أبو ريشة في تصريح صحفي «ان الاتفاقات قد بدت شبه مبرمة، لتشكيل الحكومة المحلية الجديدة».

ولفت أبو ريشة إلى الاتفاق على تعيين قيادات أمنية مستقلة للنأي بها عن التسييس وقال «اقترحنا أن يكون ارتباط الشرطة بالداخلية وبجميع الكيانات السياسية لكي لا تكون مسيّسة لكيان واحد».

الخارجية تصدر تعليمات دخول المواطنين العراقيين للأراضي الاردنية

بغداد / المدى

اصدرت وزارة الخارجية تعليمات دخول المواطنين العراقيين الى الاردن والتي اصدرتها وزارة الخارجية الاردنية وتتحدد وفق فقراتها الثلاث وتفرعاتها الاجراءات الرسمية لعمليات الاستثمار وحق تملك العقارات واذونات الاقامة وحقوق الوفود الدبلوماسية الخ، معززة بالجهة الحكومية التي تختص بالمصادقة على جميع العقود والارتباطات الواردة في هذه التعليمات.

جاء ذلك في بيان لوزراة الخارجية حصلت (المدى) على نسخة منه، وورد في الفقرة اولاً الخاصة برجال الاعمال والمستثمرين ان تتولى مؤسسة تشجيع الاستثمار من خلال مفوض وزير الداخلية الاردنية اصدار التاشيرات لهم لاول مرة، فيما يتم تخصيص نافذة خاصة لهم وللوفود الرسمية وحملة الجوازات الدبلوماسية والخاصة وحملة بطاقة المستثمر الصادرة من مؤسسة تشجيع الاستثمار. مؤكدا الاكتفاء بموافقة وزير الداخلية عند تسجيل الشركة واعتمادها كموافقة دائمية عند الحصول على اذن للاقامة السنوية.

كما نص على منح ابناء المستثمرين والشركاء في الشركات العاملة والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة (من القاصرين) اذونات اقامة سنوية تبعا لاولياء امورهم. اضافة الى منح المستثمرين والشركاء من الشركات المقيمة في الاردن منذ اكثر من عشر سنوات اقامة لمدة خمس سنوات. ومنح تأشيرات الدخول لرجال الاعمال العراقيين والقادمين الى الاردن لاول مرة اقامة مؤقتة لمدة شهر من خلال المراكز الحدودية والحصول بعدها على بطاقة معتمدة باعتبارهم رجال اعمال مع اعفاء رجال الاعمال الحاصلين على البطاقة المعتمدة من شرط الموافقة المسبقة ويمنحون التاشيرة في المركز الحدودي

وفي الجانب الذي يخص العراقيين الموجودين في الاردن فقد نصت التعليمات على اعفائهم من الموافقة المسبقة عند شرائهم العقارات او المركبات او استبدال رخص السوق اذا كانوا حاصلين على اذونات اقامة سنوية ومنح اقاربهم من الدرجة الاولى البالغين منهم اذونات اقامة سنوية بكفالة رب الاسرة او المعيل. اضافة الى منح اذونات الاقامة السنوية للشخصيات العراقية والرموز العشائرية والمسؤولين وعوائلهم والحالات الانسانية وكبار السن بعد الموافقة المسبقة وللمرة الاولى فقط.

كما خفضت التعليمات اذن قيمة الوديعة في البنوك الاردنية المطلوبة والمربوطة لمدة عام لغاية الحصول على اذن اقامة لمدة سنة بمهنة (بلا عمل) لتكون خمسين الف دولار امريكي مع ربط ٢٥ الف دولار، ومنح الحق للعراقي المقيم في الاردن بجوازتملك اكثر من شقة باسم ابنه او زوجته ويمكنه بيعها لغير الاردنيين.

وفي القفرة الثالثة الخاصة بالعراقيين القادمين الى الاردن تمنح التأشيرة من والى الاردن لفترة زمنية امدها ٦ اشهر متعددة السفرات ممن تتطلب اعمالهم او ظروفهم التنقل وذلك بعد الموافقة المسبقة لاول مرة. كما يمنح من بحوزته اثبات شراء سيارات من المنطقة الحرة (المنيفيست) تأشيرة الدخول في المراكز الحدودية على شرط ان يكون حاصلا على الموافقة المسبقة. ويعفى العراقيون المقيمون بشكل دائم في الدول غيرالمقيدة من شرط الحصول على الموافقة المسبقة بدخول الاردن وامكانية الحصول على تأشيرة الزيارة او المرور من خلال البعثات الدبلوماسية الاردنية المعتمدة في الخارج او في المراكز الحدودية. كما يتم اعفاء الوفود الرسمية القادمة لحضور المؤتمرات او ورش العمل او الندوات والقادمين من الوفود الرسمية للمرور الى دول اخرى من شرط الموافقة المسبقة ومنحهم التأشيرات من خلال البعثات الدبلوماسية الاردنية المعتمدة في الخارج او في المراكز الحدودية، ونص على اعفاءالوفود الرسمية القادمة لحضور المؤتمرات او ورش العمل او الندوات والقادمين من الوفود الرسمية للمرور الى دول اخرى من شرط الموافقة المسبقة ومنحهم التاشيرات من خلال المراكز الحدودية المختلفة مقابل الرسوم المقررة لسفرتين ولمدة شهر على ان تكون في حوزة هذه الوفود كتب رسمية تشير الى مهمة ايفادهم.

فيما يمنح العراقيون القادمون لحضور اجتماعات مجالس الادارة او ندوات او ورش عمل او دورات تدريبية تأشيرات الدخول بكفالة الشركات والمؤسسات المستدعية المسجلة في الاردن بعد الموافقة المسبقة.

وحددت التعليمات امكانية استقبال طلبات الدخول للعراقيين القادمين الى الاردن والمسافرين على متن طائراتها شريطة تزويد الوزارة بكشوفات مفصلة بتلك التوصيات بشانهاواستكمال الاجراءات وتقدم الطلبات الى الوزارة بالطريقة المتبعة حاليا مع امكانية اتباع طريق البريد الالكتروني. ومنح العراقيين اقامة ولمدة شهر واحد وذلك بعد حصولهم على التأشيرة في المراكز الحدودية وعلى الراغبين بالاقامة لاكثر من شهر مراجعة ادارة الاقامة والحدود اومراكز الاصدار لتمديد الاقامة المؤقتة لمدة اقصاها ٣ اشهر ، ولمن يرغب بالاقامة لمدة تزيد عن هذه الفترة فيتوجب عليه مراجعة الوزارة للنظر في طلبه كل على حدة.

العنف والأمن.. وجهان متناقضان لمناطق بغداد الغربية

بغداد/ بشير الاعرجي

وجهان متناقضان لاحياء بغداد الغربية: العنف والامن، وسلسلة تغييرات مرت بها تلك المناطق التي عرفت بهدوئها ومن ثم صخبها لتعود مرة اخرى الى ما كانت عليه من هدوء وسكينة.

ويلعب الجانب الامني دور المحور في صبغ اللون الخارجي لتلك المناطق التي تحولت في يوم ما، الى مقاطعات لا تمت بصلة الى العاصمة بغداد او العالم المتحضر.

المكان ذاته، صورتان متناقضتان بدت عليهما منطقة حي الجهاد غربي بغداد، وهو المكان الذي شهد نزاعا طائفيا نهاية العام ٢٠٠٦ وطيلة العام الذي يليه. امام السوق الكبير للحي، تعانق اياد وحسن، وتحديدا اسفل صورة علقت وسط الجزرة الوسطية للشارع العام. تلك الصورة حملت وجوها لستة رجال قضوا في تفجير حسينية «الزهراء» بعربة ملغمة، وفجرت بعدها صراعا طائفيا لم ينته الا صيف العام ٢٠٠٨، برغم ان عمليات التطهير العرقي قد بدأت بعد تفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٤.

اياد البالغ من العمر ٣٣ عاما عاد ليتفقد منزله الذي هجّر عنه قسرا من قبل الجماعات المسلحة بداية العام ٢٠٠٧ وانتقل للعيش الى احدى مدن كردستان، يقول لصديق الدراسة حسن وينتمي الى احدى الطوائف «برغم ما تعرض له منزلي من دمار الا انني سأعود، لا استطيع العيش الا وسط اصدقائي وجيراني».

وانتهت عمليات التهجير الطائفي والقتل على الهوية بداية صيف العام الماضي في اغلب مدن بغداد، اذ شنت الحكومة بواسطة القوات الامنية حملة للقضاء واعتقال الجماعات المسلحة ومنها تلك المتواجدة في حي الجهاد، حيث غادرتها غالبية العناصر المسلحة الى جهات مجهولة.

وعودة اياد وعائلته الى السكن من جديد في حي الجهاد ليست الحالة الاولى، اذ سبقته العديد من العوائل التي ما انفكت بمواجهة مشاكل عمت مدن بغداد وتتمثل بشاغلي دورها من قبل مهجرين من مناطق اخرى، وبرغم مشاكل سكن المهجرين، الا ان الصورتين المتناقضتين في حي الجهاد هما الامر اللافت في مشهدها العام باختلاف الزمن: استمرار عربات نقل الاثاث باعادة ممتلكات المهجرين بعد ان حطت رحالها منذ مدة الى مناطق اخرى، والحملات الكبيرة لتغيير لون الشوراع من الرمادي الى الاخضر. في مكانين لايبعدان عن بعضهما ٢٠٠ متر وبمدة زمنية لاتتجاوز الايام، سقط نحو ٣٠ شخصا ضحايا لهجومين عنيفين، الاول قام به مسلحون مجهولون اقتحموا المنازل وقتلوا ٢٧ شاباً وتركوا جثثهم على قارعة الطريق في وقت لم يدم اكثر من ساعة، والثاني انفجار سيارة ملغمة على اول حاجز امني في الحي اوقع الضحايا بين صفوف رجال الامن، وترك ما تبقى من جثة الجاني ليومين على الجزرة الوسطية الممتلئة باجزاء سيارته المتفحمة والتي بقيت آثارها حتى الامس القريب. التناقض، هو ان الشارع الذي رصت عليه جثث ٢٧ بريئاً، اصبح بهيئة ينافس فيها من حيث الشكل احدث شوارع اوروبا، والمساحة التي تمددت بها جثة الانتحاري وبقايا سيارته الملغمة صارت خضراء، وبدأت الاعشاب بالنمو في مكانها، والمساحات الاخرى التي غطتها الرمال، وهذا الزحف الاخضر، بدأ يدب على غالبية مناطق غربي بغداد، لتعود مرة اخرى الى حياة الهدوء برغم اصوات البائعين في اسواقها التي افتتحت ابوابها من جديد.